المحاضرة السادسة: تفاعل المستوى المحلي، الدولي.

أولا": المستوى المحلي

المجتمع المدني

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم – المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة

لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.

تقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال حقوق الإنسان عبر طرق عدة: كحمل هموم المواطنين والرأي العام؛ العمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات؛ الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان؛ تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان؛ التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع؛ مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات؛ إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان؛ والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال.

إن تعاون مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع المجتمع المدني لا يزال يمثل أولوية إستراتيجية للمكتب لأنه يدعم أهدافنا المشتركة ويساعد على معالجة اهتماماتنا المتبادلة ويدعم مهمة المكتب ومبادراته في مجال حقوق الإنسان.

إن المجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل، والقادر على العمل بحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان في كافة مناطق العالم.

ولقد تم تَكريس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لبناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

و تم تكريس المكتب أيضا لحماية فضاء المجتمع المدني. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، لكن عندما يكون فضاؤهم أو هم أنفسهم، عرضة للخطر نتيجة لعملهم من أجل النهوض بحقوق الإنسان، ويتحمل مجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مسؤولية مشتركة لتوفير الدعم والحماية لهم.

ثانيا": دور المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لحماية حقوق الإنسان

إلي جانب دورها المتزايد في مجالات التنمية، بدور جديد ومتزايد يتجاوز في كثير من الأحيان حدود الدولة إلي غيرها من الدول، دفاعًا عن قضايا معينة تهم المجتمع الإنساني بأسره، كما هو الحال بالنسبة لقضايا السيطرة علي التسلح وخطر الألغام الأرضية وتحسين ظروف العمل في القطاعين العام والخاص والحفاظ علي البيئة وغيرها، وهي قضايا يحظى فيها دور هذه المنظمات بالرضا والقبول في ضوء حقيقة أنها قضايا عامة محايدة لا تحمل في طياتها أية أبعاد أو أغراض سياسية تحكم نشاط المنظمات في صددها.

ومنه أيضًا ما تقوم به بعض هذه المنظمات من فضح وإدانة لما قد يقع من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي دولة من الدول، وعلي سبيل المثال فقد شارك عدد كبير من المنظمات الدولية – والمحلية – غير الحكومية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب الذي عقد في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا عام 2001، معربة عن إدانتها للصهيونية كحركة عنصرية وهو ما انتهي بالمؤتمر إلي إصدار بيان ختامي نص فيه صراحة علي إدانة العنصرية واعتبار إسرائيل بمثابة نظام فصل عنصري.

كذلك تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول المعنية أو المستهدفة، وهي العلاقة التي تتباين في طبيعتها وتتعدد في أشكالها من حالة إلي أخري، تؤثر بدرجة أو بآخري علي دور هذه المنظمات في مجال حماية حقوق الإنسان.

وتفصيل ذلك أن العلاقة المتبادلة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول النامية والفقيرة بصفة عامة، تختلف في طبيعتها وفي درجتها، عن العلاقة بين هذه المنظمات ذاتها وحكومات الدول القوية والمتقدمة. كما تختلف هذه العلاقة بداهة باختلاف طبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة وموقفه من الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبعبارة أخري فإن السمة الغالبة على العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية عمومًا وحكومات دول العالم النامي والدول غير الديمقراطية عامة تقوم علي أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادل. فالمنظمات من جانبها لا ترى في هذه الحكومات إلا حجر عثرة يحول بينها وبين تحقيق الأهداف التي تسعي إلى إنجازها، في حين أن هذه الحكومات لا تنظر إلي تلك المنظمات إلا من منظور واحد مفاده أن المنظمات غير الحكومية ليست إلا معاول هدم تستخدمها القوي الخارجية لزعزعة الاستقرار الداخلي وتهديد الأمن والسلامة الوطنية للدول.

وغني عن البيان أن تباين طبيعة العلاقات المتبادلة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول من حالة لأخرى من شأنه أن يؤثر إيجابًا أو سلبًا على دور هذه المنظمات فيما تقوم به من العمل علي تعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التمتع بها من قبل الكافة. فدول العالم الثالث تنظر لمنظمات حقوق الإنسان، بصفة عامة، بكثير من الشك والريبة حول حقيقة عملها وما تنشده من أهداف، بعكس دول العالم الغربي التي تري في هذه المنظمات أداة فعالة ومهمة في تعزيز الطبيعة العالمية لهذه الحقوق وحمل الدول كافة علي احترامها وكفالتها للمقيمين علي أراضيها دون تمييز في ذلك بين مواطني الدولة وبعضهم أو بينهم وبين الأجانب المقيمين.